



مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الدورة الحادية والعشرون

نقاش عام للبند رقم ١٠: اليمن

مداخلة شفوية: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مقدمة من : باولا داهر

شكراً سيدتي الرئيسة

نحن نرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة اليمنية للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك توقيع الرئيس مؤخراً على مرسوم يقضي بإنشاء لجنة للتحقيق، وموافقة الحكومة على السماح بإقامة مكتب للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في البلاد، لكننا نشعر بالقلق بشأن جهود الإصلاح والمساءلة، والتي مازلت شكلية وغير كافية.

يشير التقرير المعروض علينا بوضوح إلى ضعف خطير في الإرادة السياسية داخل اليمن لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان، والتي كانت ومازالت ترتكب في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك التعديات علي المتظاهرين، الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والانتهاكات المرتكبة في سياق مكافحة الإرهاب.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التحقيقات في وفاة أكثر من ٢٠٠٠ فرد وإصابة أكثر من ٢٢.٠٠٠ آخرين، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها جميع الأطراف، بما فيها الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، لا تزال انتقائية للغاية وتفتقر إلى المصداقية. وكذلك يفتقر الإصلاح الحقيقي لقطاع الأمن ومحاولات إنشاء نظام قضائي مستقل أيضاً إلى إجراءات كافية من قبل الحكومة.

إن الحكومة اليمنية أبدت تعاوناً مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومع هذا المجلس، الأمر الذي يستوجب الاعتراف والتشجيع أيضاً، إلا أن هذا ينبغي ألا يحجب عنا حقيقة مؤداها أن عملية التحول إلى الديمقراطية أو عملية الإصلاح لم تتكشف ملامحها بعد في اليمن. فنحن نشهد في واقع الأمر محاولات متكررة لاستخدام الأزمات الإنسانية المتدهورة في البلاد وقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب لتحويل الأنظار عن الحاجة إلى إصلاح ومساءلة حقيقية.

نحن نرحب في هذا السياق بمسودة القرار المطروحة حول اليمن، ومع ذلك فإننا نعتقد أنه يمثل الحد الأدنى المطلوب. ونظراً لاستمرار عدم المساءلة في البلاد بسبب قوانين العفو القائمة، فالاستجابة المناسبة كان ينبغي أن تتمثل في إجراء تحقيق دولي في الانتهاكات ضد المتظاهرين وإنشاء كيان مستقل لنزع سلاح من الجهات الفاعلة غير الحكومية.

إذ ينبغي على الدول الأعضاء التي تعتقد أن هذا المجلس عليه واجب الحفاظ على حقوق المواطنين اليمنيين، أن تكفل قيام هذا المجلس بوظيفته في رصد حالة حقوق الإنسان في اليمن، ورفع تقارير بشأنها على نحو أكثر قوة وصلابة، وذلك إذا لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في الأشهر المقبلة.

شكراً سيدتي الرئيسة،